

**مذكرة تفاهم  
بين السلطة القضائية  
ومؤسسات المجتمع  
المدني**

## مذكرة تفاهم

### بين السلطة القضائية ومؤسسات المجتمع المدني

بالاستناد إلى القانون الأساسي الفلسطيني الذي يؤكد على مبدأ سيادة القانون حيث تخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص، ومبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاثة وتفعيل الرقابة المتبادلة بينها واحترام كل منها الاختصاصات المنوطة بالسلطة الأخرى،

وبالاستناد إلى أحكام القانون الأساسي التي تساوي بين الفلسطينيين أمام القانون والقضاء وتلزم كافة السلطات باحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، بالإضافة إلى الالتزام بالإعلانات والمعاهدات الدولية التي تشدد على حقوق الإنسان وحياته الأساسية،

وانطلاقاً من مبدأ استقلالية القضاء حيث لا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة، كذلك استقلالية القضاة حيث لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وغير قابليين للعزل إلا في الأحوال التي يجيزها قانون السلطة القضائية،

وانطلاقاً من المصلحة الوطنية المشتركة التي تجمع بين السلطة القضائية ممثلة بمجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة، وتلك المهمة بالشأن القضائي بصورة خاصة،

تم إبرام مذكرة التفاهم هذه بعد سلسلة من المشاورات والاجتماعات حيث يطمح الطرفان إلى تعزيز بناء السلطة القضائية الفلسطينية، ممثلة بإدارتها ومحاكمها، بمختلف أنواعها ودرجاتها، ويعملان من أجل سلطة قضائية مستقلة نزيهة وفعالة، يثق بها المواطن الفلسطيني، وقادرة على تحقيق العدالة في النزاعات التي تقع بين المواطنين أنفسهم، والنزاعات التي تقع بين المواطنين والسلطات الرسمية. كما تضمن حق المواطنين بالتقاضي وبمحاكمات عادلة ومنصفة وفاعلة ودون تأخير، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ قرارات المحاكم دون ممانعة أو تأجيل، تهم مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء.

إن مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الصالح سيعملان بنية صادقة لتحقيق مبادئ ومضمون المذكرة مع الإحترام والتقدير لمسؤوليات كل طرف:

أولاً: يعمل مجلس القضاء الأعلى على إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص والمواطنين بشكل عام على الإطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل القضاء وإجراءاته وقراراته، بما فيها تقاريره السنوية والفصلية وأية تقارير أخرى غير مصنفة باعتبارها خاصة "سرية" ويعمل على نشرها بوسائل مختلفة بما فيها على موقعه الإلكتروني. كما يبدي استعداداً للتعاون مع أية مؤسسة تطلب معلومات عامة تتوفر لدى المجلس.

ثانياً: انطلاقاً من مبدأ علنية المحاكمات، يقوم مجلس القضاء الأعلى بضمان حق ممثلي مؤسسات المجتمع المدني العاملة بالتواجد في قاعات المحاكم ويعمل على توفير الأماكن، وأخذ المعلومات التي يتم تداولها في المحاكم، دون الحاجة إلى إجراءات مسبقة بهذا الخصوص.

ثالثاً: يبدي المجلس استعداده لعقد لقاءات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني وذلك بهدف التواصل والتشاور بما يخدم تعزيز استقلالية وهيبة القضاء وتحقيق العدالة للمواطنين.

رابعاً: انطلاقاً من حق مؤسسات المجتمع المدني الاطلاع على سير عمل المحاكم ومجلس القضاء، يتعهد مجلس القضاء الأعلى تمكين هذه المنظمات من ذلك ويوفر لها كافة الوسائل والسبل والمعلومات. كما يبدي مجلس القضاء استعداداً لتلقي أية تقارير موضوعية أو شكاوي تتعلق بأداء المحاكم أو إدارة الشأن القضائي، تقدمها مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

خامساً: يبدي مجلس القضاء الأعلى التزامه بالرد بموضوعية على أية شكوى أو رسالة خطية تصله من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وأن يسلم المجلس إلى المؤسسة مقدمة الرسالة أو الشكوى إعلاماً بتلقي الشكوى أو الرسالة عند تسليمها يدوياً.

سادساً: يعمل مجلس القضاء الأعلى جاهداً على إيصال التقارير والدراسات التي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني والتي تصله وتعالج شؤون قضائية أو قانونية للقضاة والعاملين في السلطة القضائية.

سابعاً: تبدي مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة دعمها الكامل لاستقلال السلطة القضائية وحياديتها ونزاهتها، وتبدي التزامها بتجنب أي نشاط من شأنه إضعاف استقلال هذه السلطة أو المس بهيبة قضائيتها.

ثامناً: يحترم مجلس القضاء دور مؤسسات المجتمع المدني في رقابة المحاكمات وإدارة شؤون القضاء.

إن الالتزام بقواعد ومضامين هذه المذكرة، أمر من شأنه تعزيز وتطوير العلاقة بين مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني، بما يساهم بتعزيز استقلال السلطة القضائية ونزاهتها وحياديتها وانفتاحها على المواطنين وهي الأساس التي سيتم التعامل عليها.

حررت بتاريخ 2008/12/15

مؤسسات المجتمع المدني

مجلس القضاء الأعلى



المؤسسة

الاسم والتوقيع



مجلس القضاء الأعلى

محمد البوتار

الاتلاف من أجل المساواة والنزاهة - أمان

الدكتور كرمي العجبري

مفوض صاحبة العار "احسان"

المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

مركز حقوق الانسان والمشاركة

محمد

الديمقراطية "شمس"

محمد

مؤسسة الحق

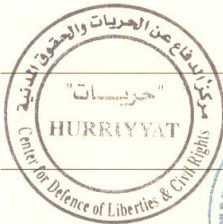
عزوان صيارب

مؤسسة مفتاح

د. ليلى فيض - مؤسسة مفتاح  
الأمين العام

مدى - المركز الفلسطيني للتنمية والحريات

مركز الرباطي - المنسق العام



مركز الدفاع عن الحريات

مركز الدفاع عن الحريات "حريات"



مركز ريمود سويل

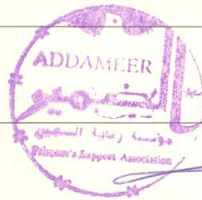
مركز علاج تأهيل ضحايا التعذيب

مركز القدس للمساعدة القانونية

عصام أبو الحاج  
المدير العام

الضمير لرعاية الاسير

عبد اللطيف حيت



مرصد العلم العربي للديمقراطية والانتخابات

خالد جمال

شبكة امين الاعلامية

خالد ابو عكر  
مبارك  
المدير التنفيذي

جمعية المرأة العاملة للتنمية

مؤسسة هولي إنترناشيونال



اراهيم طهري

مركز المرأة الفلسطينية

مركز المرأة للاستاذ الفارزي  
والا ففامي

اياد برنوز  
البرية  
مها البديوي

مؤسسة مانديلا لحقوق الانسان  
جهود للتنمية المجتمعية والبيئية



مؤسسة مانديلا  
مدير عام

مركز اناسه للديمقراطية وحقوق الانسان